

مصر بعد سقوط الإخوان المسلمين

سامر عبدالله *

مقدمة

يصح اعتبار ما جرى في جمهورية مصر العربية بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين بالحدث المفصلي الذي تترد مفاعيله ليس على الداخل المصري فحسب بل على معظم الدول التي كانت ساحة لما يسمى "بالربيع العربي". بل يمكن وصف هذا التغيير بأنه انتكاسة لمشروع الإسلام السياسي ومن يرعاه من دول إقليمية ودولية، هذا المشروع الذي يسجل أنه لم يحمل أي فكرة تنفيذية مناهضة لإسرائيل وللصهيونية أثناء حكمه لمصر، رغم أن تنظيم الجماعة قد بنى جزءاً كبيراً من شعبيته على أساس مناهضة التطبيع مع إسرائيل الذي أسس له الرئيس السابق أنور السادات وسار على خطه الرئيس السابق حسني مبارك.

ولقد رافق التدخل الأخير للجيش المصري في العملية السياسية أحداثاً إقليمية مهمة منها الفشل في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا والمشاكل الداخلية التي يعاني منها الحكم الأردوغاني في تركيا، إضافة إلى كسر الأحادية الأميركية في العالم مع الصعود الروسي العلني والصيني الضمني عبر قيادتهما لمحور البريكس الذي يتنامى دوره السياسي إلى جانب دوره الإقتصادي.

والمهم في التغيير الذي حصل في مصر أثناء عزل الرئيس مرسي أنه تم في مرحلة كان فيها الغليان الثوري مستمراً، وبعد حشد شعبي كبير حيث قيل إن من تظاهروا ضد الرئيس مرسي كانوا أكثر من الذين تظاهروا ضد الرئيس حسني مبارك، وفي ظل تنامي شعبية وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي الأمر الذي قد يوصله إلى سدة الرئاسة.

وأمام ذلك يصح التساؤل عن أسباب سقوط حكم الإخوان وعن مستقبل مصر ودورها في المرحلة المقبلة.

(* أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية.

أولاً: أسباب فشل الإخوان

يعتبر البعض كعزمي بشارة أن الخطاب الإعلامي زرع أرقاماً خرافية عن عشرات الملايين من الذين تظاهروا في الميادين ضد الإخوان بهدف ترجيح الكفة على الأغلبية الديمقراطية التي كان يمثلها الرئيس محمد مرسي. ويضيف هؤلاء بأن الإخوان لم يحكموا مصر فعلياً خلال السنة الوحيدة التي استلموا فيها الحكم، لأن غالبية أجهزة الدولة إما كانت غير متعاونة معهم وإما أفشلتهم مباشرة. وأن الرئيس مرسي تولى دولة لا يديرها فعلياً إلى أن ألغى القضاء البرلمان المنتخب ومن ثم تم عزل الرئيس الشرعي بعد تعطيل الكثير من قراراته. ويخلص هذا البعض للقول بأن هناك مؤشرات للعودة إلى النظام القديم تحت عنوان الحرب ضد التيارات الإسلامية أو تحت مسمى الحرب على الإرهاب^(١).

لا يخفى أن الشعب المصري عندما اندفع ضد حكم مبارك فإن ثورته كانت في الدرجة الأولى ثورة حقوق مدنية بامتياز وأن الحكومات التي أتت بعد الثورة لم تحقق أي تغيير ملموس وواضح ولم يكن هناك أي طرح قابل للتنفيذ في هذا الشأن. ولا يخفى أن الدولة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير قد شهدت هزة كبيرة وبدلاً من أن تتحسن ظروف المصريين بعدها فإنها شهدت تراجعاً كبيراً وخاصة على الصعيد الاقتصادي والأمني فتراكمت التحديات دون معالجة، وانعدمت المبادرات التي كان يفترض أن تكون سياسية بالدرجة الأولى، وتمسك الرئيس مرسي "بشرعية الشارع" حتى اتهمه البعض بتقديس صناديق الإنتخاب.

فإذا كانت أسس دولة ما بعد الثورة يجب أن ترتكز على احترام إرادة الأغلبية الشعبية، فقد كان من الضروري أيضاً احترام التعددية السياسية وأن مصر دولة لجميع أبنائها، واحترام الأغلبية للأقلية، ووضع رؤية استراتيجية تخفف من حالة الإصطفافات ومن الإنفلات الأمني بدلاً من العناد الذي لم يجلب إلا الفوضى الهدامة وفقاً لرؤية وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس. ويصح القول في هذا المجال أن أحد أهم أخطاء حركة الإخوان المسلمين هو تجاهلهم لرفاقهم من قوى ثورة ٢٥ يونيو التي شارك فيها كافة الشباب إلى جانب حركة ٦ أبريل وحملة دعم محمد البرادعي وشباب حزب الغد إلى جانب النقابات العمالية مع عدم إهمال دور الجيش الذي تخلى عن النظام في لحظة تاريخية نادرة وانحاز بجدارة للشعب .

ذلك أنه كان ينتظر من الرئيس مرسي وهو الذي انتخبه الشعب وأعلن القضاء فوزه، مبادرة كبيرة في مجال المصالحة تنقذ مصر من أزمته الطاحنة بعد أن وصلت الإصطفافات مرحلة تهدد السلم الداخلي للبلاد، وكان عليه أن يعطي إجابات واضحة وحاسمة حول مسألة "أخونة" الدولة ومسألة الفصل بين المشروع الإسلامي الدولي وبين الدولة المصرية، وأن يراعي خصوصية السلطة القضائية وأن لا يطرح قانوناً خاصاً بها

(١) عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشارع، والثورة المضادة"، سياسات عربية، العدد ٤، الدوحة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ص ١ - ١٦.

غير نابع من القضاة أنفسهم. كما كان عليه أن لا يتوسع في طرح الوعود الإقتصادية الغير قابلة للتنفيذ وأن يعيد تشكيل الحكومة بما يتناسب مع الظروف الخطيرة التي مرت بها البلاد بدلاً من التمسك بحكومة الدكتور هشام قنديل وفق سياسة لا تتناسب مع مرحلة النهوض بالوطن من الديكتاتورية إلى الدولة الديمقراطية العصرية. ومن الواضح أن تنظيم الإخوان قد فشل في التصرف كقوة حاكمة واثقة لديها رؤية للمستقبل، فعلى مدار العام الماضي، اعتمدت الجماعة على آلية وحيدة لتحقيق التوازن مع القوى السياسية المنافسة وهي الحشد والتعبئة حتى وهي في الحكم. ومن المفارقة أن "الإخوان" الذين يملكون أكبر الكوادر المهنية كالأطباء والمحامين والمهندسين مقارنة بغيرهم من القوى السياسية والإجتماعية، فإنهم افتقروا للخبرات والمهارات التي تساعدهم على تكوين نخبة سياسية فعالة تمكنهم من إدارة دولة بحجم مصر وتعقيداتها. والحقيقة أن الجماعة لم تعرف منذ نشأتها كيف تتعاطى مع البيروقراطية المصرية أو أن يكون لديها رجال حكم^(٢).

كما أن الرئيس محمد مرسي قد خسر تأييد المؤسسة الدينية الرسمية رغم أنها ساندت تاريخياً النظام الحاكم وأخرها نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك الذي لم يفقد هذا الدعم إلا بعد أن أبدى الجيش تساهلاً في مواجهة المتظاهرين وانحاز إلى جانب الثورة. أما في ظل حكم الإخوان فقد توسع الخلاف على المرجعية الدينية بين الأزهر والجماعة وزاد من حدة ذلك تهجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على شيخ الأزهر مما أثار موجة استياء شعبية عارمة في مصر نظراً لمكانة هذه المؤسسة في قلوب المصريين. ولم ينل الرئيس مرسي أيضاً تأييد الأقباط الذين نزلوا بأعداد كبيرة في المظاهرات المنظمة لإسقاطه بسبب خشيتهم من التمييز ومن أسلمة الدولة في المستقبل وخطر فقدانها الطابع المدني الذي تتحلى به منذ زمن طويل، سيما وأن دستور عام ٢٠١٢ قد أعطى تعريفاً واسعاً لمبادئ الشريعة الإسلامية الواجب مراعاتها عند صياغة القوانين. وفي هذا المجال لا يمكن إغفال ما اتهمت به حكومة الرئيس مرسي للاحية تقصيرها في إدارة ملف نهر النيل حيث تبني السلطات الأثيوبية سداً من شأنه أن يهدد حصة مصر المائية، كما أنه في حال تحميله ما يتجاوز طاقته من المياه سينهار فتغرق مدن مصرية إضافة إلى مدينة الخرطوم. ولذلك قيل بأن السلطة في مصر إذا ما بقيت ضعيفة فستعرض في سياستها الخارجية للإبتزاز، ولن تستطيع أن تفرض شروطها في التعاون الإستراتيجي مع دول حوض النيل.

وأيضاً فقد أثارت العلاقة الجيدة بين حكومة الإخوان وحركة حماس في غزة والتي لم ترتكز على مشروع المقاومة بقدر ارتكازها على مشروع الإسلام السياسي والحفاظ على السلطة، قلق الكثيرين وخاصة الجيش بعد تنامي ظاهرة العنف في سيناء وانتشار

(٢) خليل العناني، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، سياسات عربية، العدد أعلاه، ص ١٩.

السلاح فيها والشكوك أن مصدره الأنفاق التي تربط المنطقة بقطاع غزة. هذا مع التأكيد أن التعاطي المصري مع القضية الفلسطينية في ظل حكم مبارك كان أمنياً بامتياز، ولم ينظر الجيش في ظل حكومة الإخوان بعين الرضى للعلاقة الجديدة مع حماس وللفوضى المستجدة في سيناء مع وجود الأطماع الإسرائيلية وانتشار المجموعات الإرهابية التي قتلت وخطفت الجنود المصريين.

ومع عدم الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي، وتراجع مكانة مصر الإقليمية والدولية أصبح ممكناً في مصر طرح إشكالية المفاضلة بين إبقاء الوضع على حاله وما قد يسببه من انهيارات متتالية، أو إسقاط رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية والحوؤل دون استكمال مدته الدستورية عن طريق الثورة المضادة المدعومة من الجيش، والعودة مرة أخرى إلى الحالة الإنتقالية عبر خارطة الطريق. ولهذا اعتبر البعض أن ورقة نزول الجيش إلى الشارع كانت مسألة شديدة الخطورة وتشكل خطراً على الجيش نفسه بقدر ما رحب بها البعض الآخر واعتبرها الطريق الوحيد للخلاص والإستقرار.

وبمعنى آخر، أصبح الجيش الملاذ الأخير لحماية البلاد مع انفراد الإخوان بالحكم بسبب ضيق أفقهم، مما أدى إلى رفضهم بالمطلق من قبل الكثير من القوى دون النظر حتى إلى إمكانية تغييرهم لسلوكياتهم. ولهذا فقد اتخذ الخلاف بين الجماعة ومعظم القوى السياسية شكل العداء المطلق وخاصة بعد إطلاق جبهة الإنقاذ ولاحقاً حركة تمرد، وتحولت التظاهرات إلى مواجهات عنيفة ودامية زادت من البطالة ومن هروب الإستثمارات ومن تعطيل السياحة.

ولربما أن حركة الإخوان لم تدرك حجم الإنتكاسة التي تعرض لها مشروع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في المنطقة بعد أن تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة، والتغيير الذي حصل في رأس السلطة في قطر، والإحتجاجات التي واجهها أردوغان في تركيا، وأزمة حزب النهضة في تونس واضطراره للتواضع، وسقوط الرهان على إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد في ظل محاربة قوى المعارضة السورية لبعضها البعض وتجاهل الغرب لها بالمطلق عند توقيع التسوية حول السلاح الكيميائي السوري مع روسيا مقابل التراجع عن خيار الضربة العسكرية.

وأمام كل هذه المعطيات كان على الرئيس مرسي والمرشد العام للإخوان المسلمين ومكتب الإرشاد أن يسلموا بالشراكة وهذا ما لم يحصل، فكان السقوط المدوي الذي جعل واقع الجماعة بعد الحكم مختلفاً كلياً عما هو قبله، وليضع الحركة في مرحلة جديدة لا سابق لها في تاريخها السياسي الطويل حيث فقدت الحكم بعد انتظار دام حوالي الثمانين عاماً.

ثانياً: مستقبل مصر ودورها في المرحلة المقبلة

لا يخفى أن المشهد السياسي في مصر لم يعد يحتمل التفريط بالإنجازات الديمقراطية مع تصاعد الوعي بقضايا تداول السلطة والحريات والمساواة والعدالة الإجتماعية ومحاربة الفساد وتحولها إلى قضايا رأي عام تهم كل مواطن. وفي ذات الوقت، فإن المواطن قد زادت مشاكله مع عدم تحقيق الثورة للأمانى بالرخاء الإقتصادي مع صعود تحديات أكثر خطورة كالمسألة الأمنية والوحدة الوطنية وهوية الدولة وسيادة أراضيها.

ولذلك لا يبدو غريباً القول أن موجة ما يسمى بالربيع العربي قد حملت أعباءً يستحيل على الإنسان العربي أن يتحملها خاصة أن التجربة أوصلتنا إلى "ملل ثوري" وخاصة في مصر (وتونس). ولذلك فإن النقاش يجب أن يتركز في المرحلة المقبلة حول الثقافة الثورية، والخطأ في تأييد ثورات دون حدود في ظل استعجال الكثيرين للحكم، مع التأكيد على أن الذكرة ليست قصيرة، وأن ما ارتكب ويرتكب من جرائم بإسم الربيع العربي لا يمكن لأي عاقل أن يتجاهله.

كما أنه لا يمكن إغفال الدور الغربي واستنسايبته في تأييد قضايا محقة لإستغلالها وفض الطرف عن قضايا مماثلة أكثر إلحاحاً كالثورة الدائمة للشعب الفلسطيني أو الثورة السلمية للشعب في البحرين. ولذلك فإن المواطن المصري الذي تظاهر ضد الرئيس مرسي كان يدرك خطورة الدور الأميركي - الغربي السيئ في بلاده، والأطماع الصهيونية في أرضه ومياهه وفي قناة السويس. هذا المواطن عندما طالب بالتغيير فهو وازن ضمناً بين شرعية جديدة أصبحت ناقصة ويمكن تعويضها، وبين دولة قوية أمنة لها جيش موحد لا حياة لأي مصري من دونه.

ولذلك، فإن الرهان الأكبر هو على نجاح خارطة الطريق التي سترسم المستقبل للمصريين وتضع حداً للصدمات الداخلية وتمنع تحولها إلى صدمات طائفية ومذهبية. وبقدر ما ينضم إلى هذه الخارطة من قوى فاعلة ووازنة، بقدر ما يتجنب الداخل المصري المزيد التشنجات التي تضر بالإقتصاد وبالوحدة الوطنية. والضمانة الكبرى في هذه الخارطة هو استمرار تأكيدها على حماية المسار الديمقراطي وقدرتها على استيعاب الجميع ومن ثم إنتاج برلمان وانتخاب رئيس بشكل ديمقراطي.

ولا يخفى أن العالم العربي بحاجة إلى الدور المصري مع تأكيد الكثيرين^(٣) على ضرورة طرح رؤية شاملة للسياسة الخارجية المصرية دون الإقتصار على رؤية حزب واحد أو جماعة معينة. وترتكز هذه السياسة على ما يلي:

١ - ضرورة البحث عن مفاهيم جديدة للعلاقات المصرية - الأميركية لأن هناك علامات استفهام بشأن هذه العلاقات.

٢ - استمرار الدعم المصري للقضية الفلسطينية لأنه لا قضية فلسطينية بدون مصر،

(٣) عمرو موسى، هاني خلاف، سعد عمارة، وغيرهم، السياسة الخارجية المصرية، الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، العدد ٩٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ص ٥٠-٥٧.

وإمكانية مراجعة بعض بنود إتفاقية كامب دايفيد الموقعة مع إسرائيل بعد إعادة قراءتها .
٣ - ضرورة الحوار مع إيران بحيث يقوم على الصراحة والوضوح، ومناقشة طريقة تناول البلدين للقضية الفلسطينية، وفي العلاقة بينهما وبين دول الخليج، وضرورة تقنين العلاقة بين السنة والشيعة، لأنه إذا تصاعد الصراع المذهبي، فإن ذلك سيجر المنطقة لحروب تستمر قروناً.

٤ - ضرورة تفعيل المشروع النووي المصري السلمي، لأن تراجع مصر في هذا المجال أمر غير مقبول ويضر بمكانتها.

٥ - مراجعة مواقف مصر التقليدية، عربياً ودولياً وإفريقياً، وتصحيح العلاقة بين مصر ودول حوض النيل .

٦ - وأخيراً، ضرورة أن تعود مصر لأبنائها قبل أن تعود للآخرين رغم أن الجميع يشعر بغياب مصر، لأنه إذا لم يكن هناك نظام سياسي مستقر، فلن تكون هناك سياسة خارجية. علماً بأن أولى علامات الإستقرار السياسي هي الدستور المستقر والحضاري وهنا ينهض الدور الكبير على لجنة الخمسين المكلفة الإعداد للدستور الجديد